١٩) محمد حامد نوافان، القياس المحاسبي لتكاليف أنشطة المسئولية الاجتماعية والافصاح عنها في القوائم المالية الختامية، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق ٢٠٠٢م.

20) ATAUR RahmanBelal, Corporate Social Responsibility Reporting in Developing Countries, Ashgate Publishing Company, USA, 2008.

21) http//www.qatarshares.com/vb/archive/index.php/t93776.html.

22) Pride,M, William and Ferrell. C.o Marketing Concepts and Stategies, Ninth Edition, Houghton Mifflin Company-Boston.1977, p(5) نقلا عن مي،

١٠) طاهر محسن منصور الغالبي، وصالح مهدي محسن العامري، المسئولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال "الأعمال والمجتمع" دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط٢، ٢٠٠٨م.

١١) هبة السيد خاطر، المسئولية الاجتماعية وعلاقتها بالفعالية الذاتية ووجهة الضبط، والمشاركة السياسية لدى المرأة العاملة، رسالة ماجستير منشورة، كلية الآدب، جامعة المنصورة، ٢٠٠٧م

١٢) وهيبة مقدم، المسئولية الاجتماعية للشركات من منظور الاقتصاد الاسلامي، بحث مقدم الى الملتقى الأول، الاقتصاد الاسلامي "الواقع ورهانات المستقبل، المركز الجامعي، غرداية، الجزائر، ٢٣/٢/٢٠١١م.

١٣) هايل عبد المولى ابراهيم طشطوش، الدور الاجتماعي للمؤسسة من منظور الاقتصاد الاسلامي، المعهد الكندي لتنمية الموارد البشرية، الأردن، بدون تاريخ.

١٤) هيثم حسن عبد السلام، نظرية اتصال ومواصفة عالمية، مشروع الجودة للطباعة والنشر، ٢٠١٣م.

١٥) المسئولية الاجتماعية للشركات، مجلة الوعي الاسلامي، وزارة الأوقاف والشئون الاسلامية، الكويت، العدد ٥٣٢ بتاريخ ٢٠١٠م.

١٦) السحيباني صالح. المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية: حالة تطبيقية على المملكة العربية السعودية. المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف، ٢٣-٢٥ مارس ٢٠٠٩، بيروت، متاح على http://www.Arab-api.org/conf_0309p28.pdf، (اطلع عليه بتاريخ ٣٠ نوفمبر ٢٠١١.

١٧) مجذوب وبنوش مديحة، مداخلة بعنوان دور مواصفة الايزو ٢٦٠٠٠ في التعريف بمعايير المسؤولية الاجتماعية، الملتقى الدولي الثالث لمنظمات الاعمال، المسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار في الفترة (١٤-١٥)، فبراير ٢٠١٣م.

١٨) الأسرج حسين عبد المطلب. المسؤولية الاجتماعية للشركات: التحديات والآفاق من أجل التنمية في الدول العربية، متاح على http://mpra.ub.uni-muenchen.de.pdf (اطلع عليه بتاريخ ٣٠ نوفمبر ٢٠١١).

٧) دعوة الفقهاء إلى التأصيل الشرعي لهذا المفهوم، من أجل أن ينال الاهتمام الذي يستحق من طرف المسلم.

٨) دعوة رجال الأعمال إلى ضرورة المشاركة في البرامج الاجتماعية وطرح هذا الموضوع بإلحاح على الساحة الاقتصادية والاجتماعية العالمية من اجل تعميق النظرة تفعيلها في واقع العمل الاجتماعي للمجتمع.

المراجع:

١) القرآن الكريم.

٢) السكارنة بلال خلف. أخلاقيات العمل. الطبعة الأولى. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩.

٣) عبد الرازق سالم الرحاملة، المسؤولية الاجتماعية، ط١، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١١.

٤) سيد أحمد عثمان، المسئولية الاجتماعية والتنمية المسلمة، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٨٦م.

٥) محمد الصيرفي، المسؤولية الاجتماعية للإدارة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر، ٢٠٠٧.

٦) مصطفى يوسف كافي، بيئة وتكنولوجيا ادارة المشروعات الصغيرة المتوسطة، ط١ (عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٤م).

٧) فواز الرطروط، مفهوم المسئولية الاجتماعية للمؤسسات وتطبيقاته العلمية من واقع وزارة التنمية المجتمعية بالأردن، ورقة عمل مقدمة الى مؤتمر المسئولية المجتمعية "ثقافة ونهج" عمان، الأردن.٢٨/٤/ ٢٠٠٩م.

٨) نهال المغربل وياسمين فؤاد، المسئولية الاجتماعية لرأس المال المصري: بعض التجارب الدولية، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل رقم ١٣٨، مصر سبتمبر ٢٠٠٨م.

٩) نجم عبود نجم. أخلاقيات الإدارة ومسؤولية الأعمال في شركات الأعمال. الطبعة الأولى. عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦م.

٤) العلاقة مع المستهلك ترتكز على كونها مسؤولة عن تجهيزه بالسلع والخدمات التي يحتاجها بالوقت والمكان الملائم مع ضرورة مراعاة النوعية والمعلومات التي يحتاجها، وبما يحقق رفاهيته ويشبع حاجاته منها.

٥) القيم الاجتماعية والإنسانية التي تتعامل بها المنظمة وفق هذا المفهوم تنطلق من كون الفرد عندما يعمل في المشروع فإنه لا ينفصل عن كونه إنساناً، وكونه رجلاً اقتصادياً بنفس الوقت، لذلك فإن الإدارة تستوعب بالكامل ما يحمله من مشكلات ومن خلال تنظيمه كعنصر مساهم في عمل المجموعة، واكثر من أن تلوح له بعصا العقوبة والتهديد.

٦) القيم السياسية التي تمليها الحكومة، يكون من الضروري أخذها بنظر الاعتبار في تحقيق مبدأ نوعية الحياة أكثر من أن تتخذ الإدارة موقفاً سلبياً أو معارضاً للحكومة، وبذلك فان الإدارة تحقق مبدأ خلق روح التعاون بينها وبين الحكومة، وتسعى للعمل على تجاوز ومعالجة المشكلات التي يعاني منها المجتمع.

٧) المحافظة على البيئة وجعلها مسؤولية الجميع إذا ما كانت الإدارة تساهم في تحقيق نوعية الحياة للأفراد والمجتمع.

٨) القيم الجمالية، يجب أن تدرك من قبل الإدارة طالما ما من تأثير كبير في الأفراد وفي كونها جزء من الحياة التي يعيشها.

التوصيات:

١) ضرورة الزام القطاع الخاص بالعمل الخيري وسط المجتمعات لتحقيق التنمية المستدامة.

٢) بناء عقد اجتماعي بين المؤسسات المستفيدة من الموارد والمجتمع أساسه المصالح المتبادلة.

٣) تشجيع العلماء والكتاب والباحثين لإخراج كتابات تحقق تطبيق المسؤولية الاجتماعية في المجتمع.

٤) اجراء مزيد من الدراسات بمشاركة مؤسسات القطاع الخاص.

٥) صياغة نظرية عن المسؤولية الاجتماعية متوافقة مع متطلبات الحياة الإنسانية والاجتماعية لدعم الفكر السياسي والاقتصادي والاجتماعي في هذا الاتجاه.

٦) دعوة المفكرين في العلوم الاجتماعية إلى البحث والدراسة في هذا المفهوم من أجل تطويره والإعلام عنه وتعريف المهتمين به بمبادئه وخصائصه.

أصحاب المصالح من حملة أسهم أو شركاء وموردين وموزعين وزبائن، وأيضاً العاملين وأسرهم، والبيئة المحيطة والمجتمع المحلي والمجتمع ككل. وتعد المسئولية الاجتماعية للمؤسسات أداة رئيسة للوصول الى هذا الهدف من خلال تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي لمجتمع الأعمال.[٤٩]

الخلاصة ونتائج البحث:

نخلص الى أن مفهوم المسئولية الاجتماعية برز ضمن المفاهيم التي طرحت في الفترة التي استغرقت عصر التنوير، وحتى ظهور النظريات الحديثة، وبرغم أن المفهوم لم يطرح صراحة، الا أن المتغيرات التي يشير اليها المفهوم كانت موضع اعتبار وحوار، ويمكن القول أن تفكير الفرد بتأسيس المجتمع وتنظيمه هو ما يعني المسئولية الاجتماعية، كما أنه لاشك أن المؤسسة ومنظمة الأعمال إضافة إلى هدفها التجاري والمادي الرئيسي وهو تحقيق الربح إلا انه وفي ظل تغير ظروف الحياة الإنسانية وتغير نمط النظام الاقتصادي السائد في العالم وخاصة نمط سيادة العولمة القائم على تشابك المصالح والاعتماد المتبادل فانه يقع على عاتقها مسؤوليات إضافية تتمثل بضرورة مساهمتها في الحياة الاجتماعية للمجتمع الذي تعمل فيه.

النتائج:

١) مازالت هناك آراء مختلفة حول المسئولية الاجتماعية للمؤسسات العاملة في المجتمعات المحلية أو الحضرية فالبعض يراها واجب والبعض يراها معوق من معوقات العمل.

٢) المسؤولية الاجتماعية كفعل يتضارب بين المنظور النيوكلاسيكي والنظريات الاقتصادية الحديثة التي ترى أن الوظيفة الوحيدة للمؤسسة/ المنظمة هي المسؤولية الاقتصادية.

٣) القيم العقلانية لإدارة المنظمة/ المؤسسة تتمثل في تحقيق مصلحتها الذاتية ولكنها مسؤولة بنفس الوقت عن مصالح المجتمع في ضوء القرارات التي تتخذها وعليه فما هو نافع وضروري للمجتمع فإن من شأنه أن ينال اهتمام المنظمة فالأرباح هي شيء جوهري ولكنها لا تمثل هدفها الوحيد فالأفراد هم الأكثر أهمية لها.

---

[٤٩] نهال المغربل وياسمين فؤاد، المسئولية الاجتماعية لرأس المال المصري: بعض التجارب الدولية، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل رقم ١٣٨، مصر سبتمبر ٢٠٠٨، ص ٣-٤.

- وظيفة التوزيع، وهنا ليس توزيع المنتجات، بل توزيع العوائد والمكاسب الاقتصادية والاجتماعية على المجموعات المتواجدة في المجتمع بعدالة، والتي تشكل أصلاً القاعدة التي تستمد منها المؤسسة مواردها.

ومنه، على المؤسسات أن تعمل بصورة متوازنة وعقلانية على استخدام موارد المجتمع بكفاءة عالية وتوزيعها على المجتمع بعدالة، وهذا من شأنه أن يعطي المؤسسة صورة أكثر قبولاً لدى الأطراف المختلفة، لتجد نفسها في النهاية قادرة على البقاء والاستمرار، وذلك ليس فقط لأنها قادرة على تحقيق الأرباح، بل ولأنها وحدة اجتماعية تلتزم بالمسئولية الاجتماعية تجاه مجتمعها، وهذا يعني حتماً التزامها بالعقد الاجتماعي نصاً ومضموناً.

وبما أن الأعراف الاجتماعية ليست ثابتة، فهي تتغير بمرور الوقت الذي يستوجب حاجة المؤسسات الى الاستجابة لتغيير التوقعات الاجتماعية من أجل أن ينظر اليها على أنها "شرعية".

ويمكن للمؤسسات اعتماد أربعة استراتيجيات من أجل الحصول على الشرعية، وذلك من خلال السعي الى:[٤٧]

- اعلام الجهات المعنية حول الأداء الفعلي.
- تغيير تصورات أصحاب المصلحة دون تغيير التصرف الفعلي للمؤسسة.
- صرف الأنظار بعيداً عن أي مسألة مثيرة للقلق.
- تغيير التوقعات الخارجية حول الأداء.

٣- نظرية أصحاب المصالح:"Stakeholder Theory"

أشاع فريمان، ولأول مرة في سنة ١٩٨٤م تعبير أصحاب المصلحة، ويشير التعبير الى العديد من المجموعات ذات الاهتمامات الخاصة التي تستطيع التأثير على المؤسسة أو تكون متأثرة من قبل نشاط أو قرارات المؤسسة مثل المستثمرين والمستخدمين والزبائن والحكومة ومجموعات الضغط والمجتمع.[٤٨]

تسند العديد من البحوث الحديثة المسئولية الاجتماعية للمؤسسات الى نظرية أصحاب المصالح والتي تنص على أن الهدف الأساسي للمؤسسات يتمثل في توليد وتعظيم القيمة لجميع

[47] ATAUR RahmanBelal Op-cit, 2008.p-17.
[48] Ibid, p:18-22.

١- **نظرية الاقتصاد السياسي: "Political Economy Theory"** ساعدت نظرية الاقتصاد السياسي الباحثين في تفسير العمليات الاجتماعية من السياق الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. ويفسر المنظور الحداثي لنظرية الاقتصاد السياسي ممارسة المسئولية الاجتماعية للمؤسسات، حيث يركز المنظور الحداثي للنظرية على تفاعلات المجموعات من منظور تعددي جديد، على سبيل المثال المؤسسات والمستخدمين أو المستهلكين أو مجموعة الضغط.[43] وقد استُخدم في العديد من الدراسات النموذج الحداثي لنظرية الاقتصاد السياسي لشرح ممارسات المسئولية الاجتماعية للمؤسسات مثل غوثري وباركر سنة ١٩٩٠م، ووليامز سنة ١٩٩٩م.[44]

٢- **نظرية الشرعية: "Legitimacy Theory"** تشير نظرية الشرعية الى أن المؤسسات قد تحاول اضفاء الشرعية لتشريع نشاطاتها بنشر تقارير المسئولية الاجتماعية للمؤسسات من أجل الحصول على موافقة ومساندة من المجتمع في دعم استمرار وجودها، وبالتالي تعتبر المسئولية الاجتماعية "رخصة للعمل"[٤٥].

وتعتبر النظرية أن إعداد تقارير المسئولية الاجتماعية للمؤسسات هو عقد اجتماعي بين المؤسسة والمجتمع الذي تعمل فيه، يزودها بالشرعية القانونية لامتلاك واستعمال المصادر الطبيعية وامكانية استئجار المستخدمين. والعقد الاجتماعي مفاده أن أي مؤسسة إنما ترتبط بعلاقة تعاقدية قد تكون صريحة أو ضمنية مع المجتمع ويترتب على العلاقة التعاقدية بين المجتمع والمؤسسة أن تقوم المؤسسة بوظيفتين رئيسيتين هما[٤٦]:

- وظيفة الانتاج، والتي تتضمن تقديم منتجات أو خدمات نافعة ومرغوبة للمجتمع.

---

[43] ATAUR Rahman Belal, Corporate Social Responsibility Reporting in Developing Countries, Ashgate Publishing Company, USA, 2008.pp13-14.

[44] Idem, p:14.

[45] Ibid,p:15

[٤٦] محمد حامد نوافان، القياس المحاسبي لتكاليف أنشطة المسئولية الاجتماعية والافصاح عنها في القوائم المالية الختامية، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق ٢٠٢٠م، ص ٢٨.

يعد هومنز هذا القبول والاحترام والتماثل الاجتماعي مكافأة اجتماعية للفرد داخل جماعته. فالجماعة الاجتماعية تتألف من ثلاثة أنواع رئيسة من المواقع الاجتماعية هي: عليا، وسطى، دنيا. فالأفراد الذين يشغلون مواقع تدريجية عليا يحصلون على مكافأة اجتماعية كثيرة بسبب تماثلهم مع قيم وأهداف جماعتهم إذ كلما أدرك شاغلوا هذا الموقع العالي أهمية المكافأة الاجتماعية التي سوف يحصلون عليها زادوا من مناشطهم الاجتماعية داخل جماعتهم، أي أنه كلما كان الموقع الذي يشغله الفرد عالي كلما زادت المكافأة الاجتماعية التي يحصل عليها. ثم يدلف هومنز نحو مدار المجتمع ليطبق تنظيره عليه بعد أن طبقه على الجماعة الصغيرة، فيقول "كلما زاد الفرد من نشاطاته الاجتماعية داخل المجتمع" زادت مكافأته الاجتماعية وبالتالي تزداد نسبة نشاطاته الناجحة المؤهلة للمكافأة، ففي المجتمع الصناعي تزداد مناشط الفرد الاجتماعية وتقل في المجتمع الزراعي.

كما يضيف هومنز فيقول أن محفزات السلوك الإنساني هي درجة وقيمة وكمية المكافأة والعقوبة التي سوف يحصل عليها الفرد لقاء قيامه بها أو عدم ذلك. إذ كلما زادت قيمة المكافأة في تقييم الفرد زاد من نشاطه من أجل أن يحصل على مكافأة والعكس صحيح.

يتضح أن مداخل نظرية التبادل تعنى بالمسؤولية الاجتماعية هي عملية تبادل موارد وتحقيق منافع بين أفراد المجتمع، عبر تفعيل وتسخير جميع الامكانيات المتاحة من مؤسسات اجتماعية واقتصادية رسمية وشعبية خاصة وأهلية. من أجل تقديم مساعدات وخدمات لأفراد المجتمع ليست فقط لإشباع رغباته، وانما لمزيد من ضمان استمرارية عجلة تبادل المنفعة واستثمار الموارد والامكانيات لتحقيق تنمية مستدامة وعدالة اجتماعية[٤٢].

٢- النظريات الحديثة المفسرة للمسئولية الاجتماعية:

هناك بعض الاتجاهات الحديثة التي أولت مفهوم المسئولية الاجتماعية اهتماماً خاصاً باعتبار أن المسئولية الاجتماعية كمفهوم مازالت تحتاج للكثير من التأطير التنظيري لترسيخ المسئولية الاجتماعية بمعناها العلمي وسط منظمات الاعمال. ولعل من أهمها نظرية الاقتصاد السياسي ونظرية الشرعية ونظرية أصحاب المصالح.

---

[٤٢]. عبيد علي آل مظف، علم اجتماع الحياة الاقتصادية، مكتبة الشقري، جدة، ٢٠١٣م، ص ٤٨-٥٠

التحليل البنائي الوظيفي الى اتجاهات نظرية منهجية أكثر صلة وواقعية واتساعاً. إن التحول الى رؤية الثقافة المجتمعية العامة السائدة كمصدر عريض للمشكلات الاجتماعية هو إسهام نظري تطبيقي قيم قدمه ميرتون للعلوم الاجتماعية.[٤٠] ويمكن أن نلخصه في كالأتي:

أولاً: تعديل مفاهيم دوركايم الثلاثة التقليدية " اللامعيارية- الحاجات- الوسائل" في تحليل الظواهر الاجتماعية إلى مفاهيم تحليلية عصرية موازية.

ثانياً: الانتقال من مفهوم الوظيفة الثقافية البارزة إلى مفهوم الوظيفة الثقافية الكامنة، وذلك لاكتشافه أن الوظائف الواضحة المباشرة ليست كل شيء ولا تمثل الا مقاربة فقط بين الوظائف التي تؤديها الظاهرة بصورة بارزة أو مستتره فعلية أو ممكنة مقصودة أو غير مقصودة.

ثالثاً: الانتقال من مفهوم الفاعلية الوظيفية (النظرية) إلى مفهوم الاختلالات الوظيفية (العملية) وذلك بإدراكه أن البناءات الثقافية تصبح معوقاً وظيفياً، إما لأنها يصيبها الجمود والتصلب فلم تعد قادرة فعلياً على أداء وظائفها المعتادة والمتوقعة أو لأنها تجابه بقوة التغيير والتطوير والتحديث فلا تقوى بالضرورة على الوفاء بمتطلباتها المستجدة.

نظرية التبادل الاجتماعي والمسؤولية الاجتماعية:

يبدأ التبادل الاجتماعي عند جورج هومنز من تفاعل الأفراد التقابلي" وجها لوجه" عاكساً الأوجه النفسية والاقتصادية والاجتماعية لتكون قاعدة لعملية التبادل فيما بعد بين المتفاعلين قوامها أهداف وغايات اجتماعية كالسمعة والاعتبار والاحترام والتقدير والنفوذ الاجتماعي وليس المنفعة المادية الصرفة لأنها ليست دائماً هدفا لتبادل الاجتماعي ولأن الفرد داخل جماعته يشترك في عدة عمليات تبادلية مستمرة تستهدف القبول الاجتماعي من قبل أعضاء جماعته واحترامهم له الأمر الذي يزيد من اعتباره الاجتماعي ومكانته الاجتماعية وبدوره يكثف من تماثله الاجتماعي لقواعد جماعته. في اطار سعيه لإشباع حاجاته وقضاء مصالحه ويتم ذلك الأسلوب طبقاً لظروف المجتمع ومعاييره.[٤١]

---

[٤٠]- انظر ساري، ٢٠٠٤م، ص ٤٩

[٤١]. عبدالله محمد عبدالرحمن، علم الاجتماع الاقتصادي، دار المعرفة الاجتماعية، الاسكندرية، ٢٠٠٣م، ص٥٣.

أكثر تعقيداً، ومن ثم فان النمط الاجتماعي قد يكون ملائماً للنسق الكبير، وملائماً أيضاً لواحد أو أكثر من الأنساق الفرعية[٣٧].

البناء الوظيفي المتطور:

حاول ميرتون اكساب معنى الوظيفية قدراً من الوضوح والدقة العلمية لأنه أراد أن يبين المعاني المختلفة للمصطلح. كالمعنى الذي يشير اليها باعتبارها تجمعاً عاماً وفقاً لقواعد أسمية، وكالمعنى الثاني الذي يستخدمها بمعنى المهنة، وكالمعنى الثالث الذي يشير الى النشاطات المرتبطة بالمكانات الاجتماعية. وكالمعنى الرابع الذي يشير الى استخدامها في الرياضة، وكالمعنى الخامس الذي يشير الى استخدام الوظيفية في الاتجاه البنائي الوظيفي والذي يستند الى معناها الرابع[٣٨].

وفي كتابه الأساسي (النظرية الاجتماعية والبناء الاجتماعي) ارجع ميرتون المشكلات الاجتماعية المتعددة الى مصادر بنائية عريضة متصلة مباشرة بالمجتمع الكلي ونمط ثقافته الكلية. الا أن الوظيفية الكلاسيكية لم تسعف ميرتون في شيء وتعامل معها كما هي نظرية عامة بالغة التجريد والتعقيد لا تصلح كثيراً للتفسير والتحليل، فحاول تطوير نموذج نظري للتحليل الوظيفي ونجح في تطبيقاته على دراسة السلوك المنحرف والمشكلات الاجتماعية، وانطلق في نقده وتطويره للبنائية الوظيفية التقليدية من المسلمات الكبرى لهذه النظرية الكبرى.[٣٩] طارحاً فكرة:

١- الوحدات الاجتماعية هي عناصر وظيفية للنسق الاجتماعي ككل.

٢- تقوم هذه الوحدات عادة بوظائفها الاجتماعية بفعالية.

٣- هذه الوحدات ضرورية ولا يمكن الاستغناء عنها ما دامت تقوم بوظائفها ولكن ماذا يحدث إذا لم تقم هذه الوحدات بوظائفها؟ ماذا يحدث لو واجهت هذه البناءات الساكنة أنواع من المتغيرات المزعجة ؟.

وربط ميرتون بين البناء الاجتماعي من جهة واللامعيارية للانحراف من جهة أخرى ولابد أن يسجل لميرتون هنا اسهامه المميز في تحليل المشكلات الاجتماعية، وذلك بتطويره لمجريات

---

[٣٧]. السيد الحسيني، النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم، القاهرة، ١٩٩٠م,ص١٠٣.

[٣٨]. عبد الباسط عبد المعطي وعادل مختار الهواري، في النظرية المعاصرة لعلم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨١م، ص ٦٠

[٣٩] انظر لازار سفيلمد، ١٩٨٩م، ص ١٢٥

ويعد "تالكوت بارسونز ١٩٠٢-١٩٧٩" زعيم مدرسه التحليل البنائي الوظيفي منذ منتصف القرن العشرين. فقد سيطرت اتجاهات تحليلاته وتطبيقاته- ضمن المنظور الوظيفي- على اهتمامات علم الاجتماع الامريكي لعقود طويله ويرتكز الاطار النظري لبارسونز على أربعة مفاهيم أساسية هي: الفعل الاجتماعي، الموقف، الفاعل الاجتماعي , وتوجيهات الفاعل.

الفعل الاجتماعي: "ماكس فيبر ١٨٦٤-١٩٢٠" المؤسس الحقيقي لعلم الاجتماع الالماني الذي جاء بفكرة الفعل الاجتماعي المشحون بالمعاني وهي فكرة محورية في التحليل الاجتماعي قدمها بارسونز في إطار شامل وجعلها البداية الحقيقة للنظرية كلها.

١. فاعل ذاتي: ويمكن أن يكون فرداً أو جماعة أو مجموعة من الأفراد أو مجتمعاً.

٢. موقف: ويتكون من الموضوعات الفيزيقية والاجتماعية التي يرتبط بها.

٣. رموز: يرتبط الفاعل بواسطتها بالعناصر المختلفة داخل الموقف وما تحويه من معان ودلالات.

٤. قواعد ومعايير وقيم اجتماعية وثقافية وغيرها تتحكم جميعاً في توجيه الفاعل، ويفترض بارسونز افتراضاً ضرورياً لعمله وهو أن الفعل البشري يكشف دائماً عن خصائص النسق.

النسق الاجتماعي: يذهب بارسونز الى أن النسق يجب أن تتوفر له ثلاثة شروط، الشرط الأول شرط بنائي: أن تكون وحدات النسق مجموعة من الأجزاء والعناصر الثابتة نسبياً وتقوم الأنماط المعيارية بهذا الدور، الشرط الثاني يتضمن فكرة الوظيفة، فلكي يوجد نسق الفعل ويحافظ على هذا الوجود يجب أن تشبع حاجات النسق الأساسية "مشكلة المتطلبات الوظيفية"، الشرط الثالث يُعرف بالديناميات الداخلية للنسق ويتضمن النسق بطبيعته تغييرات تحكمها بعض القواعد والمبادئ الخاصة غالباً بالنسق نفسه. وبالتالي نجد أن النسق عند بارسونز قادرعلى القيام بوظائفه دائماً بأن يولد الأنشطة الضرورية اللازمة لحفظه واستقراره وتوازنه وينظمها للحفاظ على النسق.

فالنسق كما يذهب الوظيفيون موجه- بطبيعة الحال- توجيهاً هادفاً نحو اشباع حاجاته وتدعيم وجوده. وهذا يعني في نفس الوقت أن كل أجزاء النسق لا تلائم بالضرورة الحاجات التي يسعى النسق لإشباعها، فقد تلائم بعض أجزاء النسق حاجات معينة ولكنها لا تلائم حاجات أخرى أساسية للنسق. فضلاً عن أن وجود الأنساق الفرعية بخواصها الذاتية يمكن أن يجعل المشكلة

ولكل مجتمع بناء اجتماعي يميزه عن غيره. وأن نمط البناء الاجتماعي والذي يحدد النمط المجتمعي ينتج الثنائيات التصنيفية الكبرى للأنماط البنائية الاجتماعية المحددة بنمط العلاقات الاجتماعية السائدة مثلا: المجتمع المحلي مقابل المجتمع العام ,مجتمع عسكري مقابل مجتمع مدني، مجتمع تقليدي مقابل مجتمع حديث وهكذا.

معنى النسق الاجتماعي: يعرفه سمير غنيم "نمط منظم يحكم علاقات الاعضاء ويحدد أدوارهم وهو أيضاً اطار من المعايير والقيم المشتركة ومجموعه متباينة من الرموز والموضوعات الثقافية المختلفة" ويمكن النظر الى النسق ببساطه بوصفه منظومة كليه تعمل وحداتها معا بتناغم وانسجام وتكامل. فالأساس أن الحالة الأساسية للنسق الاجتماعي هي حاله توازن ولا ينفي هذا اعتراف صاحب الوظيفة باحتمال حدوث توترات في النسق يمكن أن تؤدي الى تغيير من حاله توازن الى حالة توازن جديدة. فالفكرة العامة التي يريد أصحاب الوظيفة التقليدية والحديثة إيصالها لنا أولويه الكل على أجزائه حيث يعتقد بعض علماء الاجتماع بأن خصائص الكل لا تساوي مجموع خصائص العناصر المكونة له: فجزيء الماء المكون من غازات الاكسجين والهيدروجين يختلف عن خصائص مكوناته وأن للكل (البيولوجي، الانساني، الاجتماعي) خصائص تميزه عن أجزائه أو عناصره وهذه الأجزاء والعناصر لا يمكن أن تكون معتمده بمعنى أو بأخر عن ذلك الكل ولا توجد هذه المكونات بمعزل عن بعضها. ولا يتم اكتشافها واحدة تلو الأخرى متتابعة بالصدفة وليس بالصدفة أيضاً أن تستقر أخيراً متحدة متكاملة بهذا البناء الكلي. ويمكن اجمال الخطوط العامة للاتجاه البنائي الوظيفي لتفسير حقائق النظام والتغير في النقاط الأتية:

- المجتمع كائن حي له أجزاءه وللأجزاء وظائف متخصصه مستقله استقلالاً بيناً متداخلاً متكاملاً في النهاية.
- الوحدات والأجزاء ذات أهميه ثانويه مقارنه بالأهمية المركزية للنسق.
- المجتمع نظام اجتماعي يقوم على مبدأ الاعتماد المتبادل والمترابط.
- للمجتمع ميكانزمات وظيفية ذاتية للمنظمة.
- للمجتمع الحي القدرة على التكيف والاستقرار والتوازن والاستمرار.
- للنسق الاجتماعي النشط القدرة على حل مشكلة التوتر وإدارته بفاعليه، وله القدرة على التكيف مع حقيقة التغير بتحوله نظرياً من قاعدة إلى استثناء.

كما يمكننا اعتبار هذه النظرية من النظريات الهامة في مجال العمل الاجتماعي ذلك لما تتمتع به من محاولة ربط أجزاء المجتمع بعضها ببعض، ليظهر المجتمع نسقاً واحداً متكامل الأجزاء ويمكن تحديد أنساق المجتمع ابتداءً بالفرد ثم الأسرة ثم المجتمع ومؤسساته، وهذه الأنساق كلها تسعى الى التماسك والتوازن في الأمور الحياتية من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والدينية والتربوية والصحية والأمنية.

هذا وتزدحم البنائية الوظيفية بكثير من المفاهيم والمصطلحات ولكن يبرز فيها ثلاث مفاهيم مركزيه مشتركه بين أصحاب هذا الاتجاه في التحليل والبحث وهي:البناء، النسق، الوظيفة، ولما لها من علاقة بالموضوع المبحوث نعرض لها في هذه الجزئية وفق الترتيب التالي:

مفهوم الوظيفية: استخدم المنظور الوظيفي البنائي وخاصة على يد (روبرت ميرتون) مفهوم الوظيفية في التمييز بين خمسه معان مختلفة[٣٥].منها أن: الوظيفية مناسبة عامة أو تجمع ودي، الوظيفية مهنة ,الوظيفية نشاطات موكولة لشاغل مركز أو مكانه في المكتب الاداري (البيروقراطي)، الوظيفية وظيفة رياضية حسابية، الوظيفية اجراءات بيولوجية ملائمه تساعد على حفظ النسق. كما تشير الوظيفية الى الخدمة التي يقدمها الجزء للكل وهذا الكل قد يكون متمثلاً في مجتمع أو ثقافة ما.[٣٦]

مفهوم البناء الاجتماعي: استخدم المنظور الوظيفي البنائي مصطلح (البناء) بمعان مختلفة ,فهو يعني عند راد كليف براون كل العلاقات التي تنشأ بين الاشخاص ومجموعه العلاقات الواقعية القائمة. واستعمله دوركايم ليشير الى تحليل البناء الاجتماعي في ضوء الأدوار الاجتماعية (النظام كل مركب من أدوار مرتبطة) ودرس به المجتمع كوحدة واحده مترابطة الأجزاء متكاملة الوظائف.

ويتصل المفهوم عند "جرثوميلز" بالنظم والأدوار الاجتماعية ,أما "بوتومور" فيعرفه بأنه كل مركب يشتمل على النظم الأساسية السائدة في المجتمع والجماعات المختلفة التي يتألف منها بما يحتاجه المجتمع من متطلبات وظيفية أو شروط مسبقه لوجوده تشكل عناصر البناء الاجتماعي.

---

[٣٥]. ابراهيم عثمان وسالم ساري، نظريات في علم الاجتماع، ط١، القاهرة، الشركة العربية المتحدة، ٢٠١٠م، ص ١٢٩-١٣٠، بوتومور١٩٧٣,١٤٤

[٣٦]. محمد عودة وآخرون، نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها، ط٧، القاهرة ن دار المعارف، ١٩٨٢م، ص٣٢٠.

يتوقع المجتمع من منظمات الاعمال أن تلعب دوراً أكبر فيما يخص العناصر الأخرى "الأخلاقي والخير" علما بأن الأخير يمثل في حقيقته رغبات مشروعة للمجتمع يفضل أن تتبناها منظمات الأعمال المختلفة[٣٢].

رابعاً: الاطار النظري لمفهوم المسئولية الاجتماعية:

يشكل الفرد المصدر الأول في تحديد مفهوم المسؤولية التي تنطلق من مفهوم المسؤولية الفردية في الأساس، وترتقي لتصبح مسؤولية اجتماعية. ويعبر عن هذا المنطق الفيلسوف الانجليزي "توماس هوبز"، الذي يرى أن المسؤولية الاجتماعية لها جذور في الطبيعة الانسانية في الأساس حيث نجده يؤكد على العلاقة بين الغريزة والعقل في التكوين الأنساني، واذا كان من الطبيعي أن يسعى الانسان لإشباع حاجاته تعبيراً عن حب البقاء فانه يتجه الي تأسيس حالة الاجتماع لتحقق له اشباعاً أكثراً وأمناً واستقراراً لحاجاته الأساسية المهددة بعدم الاشباع.[٣٣]

وعندما نتناول تحليل المسؤولية الاجتماعية من منطلق اجتماعي يمكن أن نعتمد على بعض المرجعيات النظرية ذات العلاقة بالمفهوم حيث نجد عدة نظريات تتناول الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية من خلال المقاربات في تفسير أبعاد وتطبيق مفهوم المسؤولية الاجتماعية.

١- النظريات التقليدية التي تناولت مفهوم المسئولية الاجتماعية:

البنائية الوظيفية والمسؤولية الاجتماعية: تأتي النظرية البنائية الوظيفية في قمة النظريات التي ناقشت المسؤولية الاجتماعية وحاولت تحليلها واعطاء مؤشرات حولها، حيث نجد العديد من العلماء، أمثال سبنسر، بارسونز، فيبر من أصحاب هذه النظرية أفادوا بتحليل توازن البناء الاجتماعي في أداء وظائفه بطريقة سليمة تحفظ أمن الكيان الاجتماعي من خلال تكامل الأنساق في أداء وظائفها[٣٤].

---

[٣٢].السكارنة بلال خلف. أخلاقيات العمل. الطبعة الأولى. عمان: دار المسيرة للنشر و التوزيع، ٢٠٠٩، ص ١٦٦-١٦٨.

[٣٣]. علي ليلة، النظرية الاجتماعية بين التفكير في نشأة النظام والخلاف حوله هويته، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧م، ص ٤٧.

[٣٤]. محمد الجواد، دراسات في النظرية الاجتماعية المعاصرة، جامعة القاهرة، مصر، ٢٠٠٠م، ص١٢٦.

رابعاً: عناصر المسئولية:

يعرض بعض الباحثين عناصر المسئولية الاجتماعية في اطار عام يغطي مجموعة من الأبعاد بشكل عام، ويرون أن هذه العناصر يمكن ان يتم تكييفها بقياسات مختلفة وفق اعتبار طبيعة عمل المنظمة ونشاطها وتأثير فئات أصحاب المصالح المختلفين، كما أن شمولية محتوى المسئولية الاجتماعية يمكن أن يتم حصرها في أربعة أبعاد رئيسة هي الاقتصادي والاخلاقي والقانوني والخير. وفي اطار ذلك يمكن أن يتم وضعها في مصفوفة تبين الأبعاد الأربعة وكيف يمكن أن تؤثر على كل واحد من المستفيدين في البيئة المحيطة. ويوضح الجدول رقم (٢) خلاصة للممارسات الأكثر شيوعاً في دول العالم والتي يمكن أن تعتبر أبعاداً أساسية لمحتوى المسئولية الاجتماعية تجاه المستفيدين.

جدول رقم (٢) يوضح: مصفوفة الأبعاد الأساسية للمسئولية الاجتماعية

البعد	العناصر الرئيسة	العناصر الفرعية
الاقتصادي	المنافسة	منع الاحتكار– الاضرار بالمستهلكين احترام قواعد المنافسة– عدم الحاق الأذى بالمنافسين
	التكنولوجيا	استفادة المجتمع من التقدم التكنولوجي والخدمات التي يمكن أن يوفرها– استخدام التكنولوجيا في معالجة الأضرار التي تلحق بالمجتمع والبيئة
القانوني	قوانين حماية المستهلك	عدم الاتجار بالمواد الضارة– حماية الاطفال صحياً وثقافياً– حماية المستهلك من المواد المزورة والمزيفة
	السلامة والعدالة	منع التمييز على أساس العرق أو النوع أو الجنس أو الدين– منع الأطفال– اصابات العمل– الضمان الاجتماعي– عمل المرأة والظروف الخاصة به– ذوي الاحتياجات الخاصة.
الأخلاقي	المعايير الأخلاقية	مراعاة الجوانب الأخلاقية في الاستهلاك– مراعاة مبدأ تكافؤ الفرص في التوظيف– مراعاة حقوق الانسان
	الأعراف والقيم	احترام العادات والتقاليد– مكافحة المخدرات والممارسات غير الأخلاقية.
	نوعية الحياة	نوع التغذية/ العلاج– الملابس– الخدمات– النقل العام
الخيرة	تعزيز الموارد	مبادرات تطوعية، تحسين نوعية الحياة، تشجيع عمل الخير

المصدر: محمد الصيرفي، المسؤولية الاجتماعية للإدارة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر، ٢٠٠٧.

ولغرض فهم هذه المكونات الأربعة للمسئولية الاجتماعية نجد أن هناك علاقة وثيقة بين متطلبات النجاح في العمل ومتطلبات تلبية الحاجات وخاصة في اطار الأبعاد الاقتصادية والقانونية، حيث تمثل هذه الأبعاد مطالب أساسية للمجتمع يجب تلبيتها من قبل منظمات الأعمال، في حين

المبدأ الثالث: المسائلة والمحاسبة Accountability: يستوجب إبداء الرغبة الحقيقية في الكشف عن المعلومات بالأنشطة بطريقة وفترات زمنية لأصحاب الشأن لاتخاذ القرارات.

المبدأ الرابع: تقوية وتعزيز السلطات Empowerment: العمل على الموازنة في الأهداف الاستراتيجية والإدارة اليومية بين مصالح المستخدمين والعملاء والمستثمرين والموردين والمجتمعات المتأثرة وغيرهم من أصحاب الشأن.

المبدأ الخامس: الأداء المالي والنتائج Financial Performance Results: تعمل المؤسسة على تعويض المساهمين برأس المال بمعدل عائد تنافسي بينما نحافظ في ذات الوقت على الممتلكات والأصول واستدامة هذه العائدات وأن تكون سياسات المؤسسة هادفة إلى تعزيز النمو على المدى الطويل.

المبدأ السادس: مواصفات موقع العمل Work Places Standards: أن ترتبط أنشطة المؤسسة بإدارة الموارد البشرية لترقية وتطوير القوى العاملة على المستويات الشخصية والمهنية بحسبان أن العاملين يمثلون شركاء مهمين في العمل.

المبدأ السابع: العلاقات التعاونية Collaborative Relationship: أن تتسم المؤسسة بالعدالة والأمانة مع شركاء العمل وتعمل على ترقية ومتابعة المسؤولية الاجتماعية لهؤلاء الشركاء.

المبدأ الثامن: المنتجات ذات الجودة والخدمات Quality Products and Services: تحدد المسؤولية وتستجيب لاحتياجات وحقوق الزبائن والمستهلكين وتعمل على تقديم أعلى مستوى من المنتجات وقيمة الخدمات بما في ذلك الالتزام الشديد بالعمال ورضاء وسلامة الزبائن

المبدأ التاسع: الارتباط المجتمعي Involvement Community: تعمل المؤسسة على تعميق علاقات مفتوحة مع المجتمع الذي تتعامل معه أي تتميز بالحساسية تجاه ثقافة واحتياجات هذا المجتمع. وتلعب المؤسسة في هذا الخصوص دوراً يتسم بالإيجابية والتعاون والمشاركة حيثما يكون ممكناً في جعل المجتمع المكان الأفضل للحياة وممارسة الأعمال.[٣١]

[٣١]. هيثم حسن عبد السلام، المرجع السابق، ص ٣٧-٣٨.

الفرد في العمل مثلاً. وهكذا يرتبط الفرد بمسئوليات أكبر كلما تقدم في حياته وتشعبت علاقاته.

٤. تذهب الخاصية الخامسة على تميز المسؤولية الاجتماعية بالتوازن بين الحقوق والواجبات.

٥. تذهب الخاصية السادسة الى أن الوازع الأخلاقي يعد إحدى الخصائص الأساسية للمسئولية الاجتماعية ويرجع ذلك إلى سلوك الفرد والأدوار التي يؤديها في مختلف المجالات الاجتماعية تكون موجهة بثلاثة أبعاد أساسية: الأول من خلال منظومة القيم كموجهات ثقافية عامة، حيث يعني توجيهها لأداء البشر لأدوارهم الاجتماعية تعبيراً عن بعد أخلاقي. وبالإضافة إلى ذلك–وهو البعد الثاني– فإن القيم والمبادئ تتسلل إلى داخل الفرد، من خلال عملية التنشئة الاجتماعية لتشكيل ضميره الداخلي، الذي يدفعه إلى القيام بأدواره أو مسئولياته الاجتماعية حسبما يفرض أو يطلب المجتمع ذلك. بينما يتصل البعد الثالث بصيغة التوقعات المتبادلة حيث يعمل الوازع الأخلاقي هنا باتجاه تطابق أداء الفرد لأداوره التي تعكس وفاءً بمسئولياته الاجتماعية تطابقاً مع توقعات الآخر.[٢٩]

ثالثاً: مبادئ المسؤولية الاجتماعية:

ترتكز المسئولية الاجتماعية على تسعة مبادئ رئيسة تتلخص في الآتي:[٣٠]

المبدأ الأول: الحماية وإعادة الإصلاح البيئي Environment Restoration: وهو أن تقوم المؤسسة على حماية وإعادة إصلاح البيئة والترويج والتنمية المستدامة فيما يتعلق بالمنتجات والعمليات والخدمات والأنشطة الأخرى وإدماج ذلك في العمليات اليومية.

المبدأ الثاني: القيم والأخلاقيات Ethics: تعمل بموجبه المؤسسة على تطوير وإنفاذ المواصفات والممارسات الأخلاقية المتعلقة بالتعامل مع أصحاب الحق والمصلحة.

---

[٢٩]– محمد سيد فهمي، المسؤولية الاجتماعية، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، سبتمبر ٢٠١٤م، ص ٢١–٢٢.

[٣٠]– هيثم حسن عبد السلام، نظرية اتصال ومواصفة عالمية، مشروع الجودة للطباعة والنشر، ٢٠١٣م، ص٣٦

فيهم الموظفين والعملاء والحكومة والشركات والمجتمعات المحلية والأجيال القادمة. ويعد مفهوم المسائلة مكوناً رئيسياً من المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، كما تعتبر التقارير الدورية للمسؤولية الاجتماعية للشركات أداة تسعى هذه الشركات عن طريقها لطمأنة أصحاب المصلحة بأنها تعنى باستمرار بما يشغلهم على نحو استباقي وإبداعي عبر كل ما تقوم به من عمليات.[٢٨]

ثانياً: خصائص المسؤولية الاجتماعية:

تتميز المسؤولية الاجتماعية ببعض الخصائص الرئيسة نستعرضها كالتالي:

١. المسؤولية الاجتماعية للفرد تعكس توازناً بين التكوين البيولوجي للإنسان والتكوين الاجتماعي. وهو ما يعني- من ناحية أن الإنسان بحكم تكوينه البيولوجي والخلقي مؤهل لأن يتحمل المسؤولية الاجتماعية. يؤكد ذلك امتلاك الإنسان للعقل المدرك والقادر على إدراك المسئولية. فالإنسان كائن مخلوق ومؤهل للقيام بأدوار اجتماعية. ويسمى عالم الاجتماع تالكوت بارسونز Talcott Parsons هذه الحالة بالاستعداد–need Disposition، أي أن الإنسان كائن مخلوق لكي يقوم بأدوار ويتحمل مسئوليات اجتماعية.

٢. تشير الخاصية الثالثة للمسئولية الاجتماعية إلى أنها لا تختلف بين المجتمعات، فجميع البشر لديهم مسئوليات اجتماعية تجاه المجتمع تتمثل في طبيعة مسئوليات الفرد تجاه التكوينات الاجتماعية داخل المجتمع.

٣. تؤكد الخاصية الرابعة على ميل المسؤولية الاجتماعية للاتساع، وهو ما يعني أن هذه الخاصية تعني أن هناك دوائر متابعة للمسئولية، ابتداءً من مسئولية الفرد في نطاق الأسرة وحتى مسئوليته كفرد في هذا العالم. وفي هذا الإطار نلاحظ أن عبور الفرد إلى دوائر أوسع في المسؤولية، يستند إلى بعدين أساسين: النمو والتطور العمري، إذ نجد أن الإنسان كلما كبر اضطلع بمسئوليات أوسع، كالانتقال من حدود المسؤولية الأسرية إلى نطاق مسئولية

---

[٢٨]. الأسرج حسين عبد المطلب. المسؤولية الاجتماعية للشركات: التحديات و الآفاق من أجل التنمية في الدول العربية، متاح على http://mpra.ub.uni-muenchen.de.pdf (اطلع عليه بتاريخ ٣٠ نوفمبر ٢٠١١).

تناول الكتاب والباحثون أبعاد المسؤولية الاجتماعية من وجهات نظر مختلفة، ووضعوا لها مسميات متباينة ونذكرمن هذه الآراء:Bride & Ferrel[٢٦] الذي حدد للمسؤولية الاجتماعية أربعة ابعاد تمثلت في الآتي:

١. **المسؤولية الإنسانية:** أي ان تكون المنظمة صالحة وتعمل على الإسهام في تنمية وتطوير المجتمع وتحسين نوعية الحياة.

٢. **المسؤولية الأخلاقية:** بمعنى أن تكون المنظمة مبنية على أسس أخلاقية وأن تلتزم بالأعمال الصحيحة، وأن تمتنع عن إيذاء الآخرين.و بالعلاقة مع أخلاقيات الإدارة فإن المسؤولية الاجتماعية هي الحد الأدنى الأخلاقي المطلوب الالتزام به لضمان امتثال شركات الأعمال للقانون وللمعايير والقيم الاجتماعية.

٣. **المسؤولية القانونية:** أي التزام المنظمة بإطاعة القوانين، واكتساب ثقة الآخرين من خلال التزامها بتنفيذ الأعمال الشرعية وعدم القيام بالأعمال المخالفة للقانون.

٤. **المسئولية الاقتصادية:** بأن تكون المنظمة نافعة ومجدية اقتصادياً، وأن تحاول جاهدة لتوفير الأمان للآخرين. وبالعلاقة مع دعاة النظرية الاقتصادية التي ترى أن لشركات الأعمال مسؤولية واحدة هي تعظيم الربح، فإن المسؤولية الاجتماعية هي قيام شركات الأعمال بالبرامج والأنشطة التي تؤدي إلى تحقيق أهداف اجتماعية تتكامل مع الأهداف الاقتصادية فيها[٢٧].

بالتالي يمكننا القول أن المسؤولية الاجتماعية تعني التصرف على نحو يتسم بالمسؤولية الاجتماعية والمسائلة. ليس فقط أمام أصحاب الملكية ولكن أمام أصحاب المصلحة الأخرى بمن

---

[26] Pride,M, William and Ferrell. C.O Marketing Concepts and Strategies, Ninth Edition, Houghton Mifflin Company-Boston.1977, p(5)

[٢٧]. بحوصي مجذوب وبنوش مديحة، مداخلة بعنوان دور مواصفة الايزو ٢٦٠٠٠ في التعريف بمعايير المسؤولية الاجتماعية، الملتقى الدولي الثالث لمنظمات الاعمال، المسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار في الفترة (١٤-١٥)، فبراير ٢٠١٣م، ص ٥

أضف الى ذلك فان ٨٠% من القوى العاملة في هذه الدول أنها قد لا تعمل في أي مؤسسة غير مسؤولة اجتماعياً اذا ما كان لهم حق الاختيار.[٢٥]

كل هذا المجهود المخطط بدقة وشفافية ومسؤولية اجتماعية عالية من الدول والمؤسسات العامة والخاصة يُرى ضمن ما يرقى لتحقيق أهداف متعددة نذكر منها:

- بناء قاعدة مترابطة محلياً وعالمياً للشراكة والمساهمة في الرأي والعمل ليس في حقل المسؤولية الاجتماعية وحدها وإنما في كل مجالات الحياة.
- الحفاظ على سلامة الإنسان والحيوان والنبات بالبيئة وحماية الكون من عواقب الأفعال الضارة آنياً ومستقبلياً.
- الارتكاز على انفاذ معاهدات حقوق الإنسان بدرجاتها المتفاوتة بدءاً من الحقوق الأساسية ثم الفرعية ثم الحقوق الكلية للكون والطبيعة.
- اعتبار كل قضايا التنمية المستدامة كمكون أصيل لمواصفات المسؤولية الاجتماعية.
- تنشيط الوعي بالمسئولية الاجتماعية في جميع قطاعات المجتمع المدني ابتداءً من المجتمعات القاعدية وانتهاءً بمتخذي القرار.
- الاستفادة من الأديان وكريم المعتقدات لتشييد منظومة أخلاقية تحض على ثقافة المسؤولية الاجتماعية على غرار الحديث الشريف (كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته).
- ابتكار وإبداع الوسائل المناسبة لجعل قضايا المسؤولية الاجتماعية جزء لا يتجزأ من البرامج التعليمية والتثقيفية والمنبرية وبرامج البحث العلمي والاجتماعي.

الاطار التحليلي للمسؤولية الاجتماعية:

كشفت العديد من الدراسات بأن هناك أبعاد مختلفة تفسر أركان المسؤولية الاجتماعية بشكل عام نستعرضها فيما يلي:

أولاً: أبعاد المسؤولية الاجتماعية:

[25] http//www.qatarshares.com/vb/archive/index.php/t93776.html.

بالنسبة للمؤسسة:

- تحسين صورة المؤسسة في المجتمع لدى العملاء والعمال وخاصة اذا اعتبرنا أن المسؤولية تمثل مبادرات طوعية للمؤسسة تجاه أطراف مباشرة أو غير مباشرة من وجود المؤسسة.
- من شأن الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تحسين المناخ كما تؤدي الى بث روح التعاون والترابط بين مختلف الأطراف.
- تمثل المسؤولية الاجتماعية تجاوباً فعالاً مع المتغيرات الحاصلة في حاجات المجتمع.

بالنسبة للمجتمع:

- الاستقرار الاجتماعي نتيجة لتوفر نوع من العدالة وسيادة مبدأ تكافؤ الفرص وهو جوهر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة.
- تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمجتمع.
- ازدياد الوعي بأهمية الاندماج التام بين المؤسسات ومختلف الفئات ذات المصالح.
- الارتقاء للدولة: انطلاقاً من زيادة التثقيف والوعي الاجتماعي على مستوى الأفراد وهذا يساهم بالاستقرار السياسي والشعور بالعدالة الاجتماعية.

بالنسبة للدولة:

- تخفيض الأعباء التي تتحملها الدولة في سبيل أداء مهامها وخدماتها الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية الأخرى.
- يؤدي الالتزام بالمسؤولية البيئية الى تعظيم عوائد الدولة بسبب وعي المؤسسات بأهمية المساهمة العادلة والصحيحة في تحمل التكاليف الاجتماعية.
- المساهمة في التطور التكنولوجي والقضاء على البطالة وغيرها من المسؤوليات التي تجد الدولة الحديثة نفسها غير قادرة على القيام بأعبائها جميعاً. بعيداً عن تحمل المؤسسات الاقتصادية الخاصة ودورها في هذا الإطار.

هذا، وتشير آخر الاحصائيات العالمية الى أن ٧٣% من قادة الأعمال في أوربا يؤمنون بأن الاهتمام بالمسئولية الاجتماعية يمكن أن يرفع من ربحية المؤسسات في الوقت الذي قام فيه ٢٧% من المستهلكين في نحو ٢٥ دولة متقدمة بعقاب الشركات التي تهمل دورها الاجتماعي،

الزملاء، والتشاور معهم، واحترام أرائهم وبذل الجهد في سبيلهم والمحافظة على سمعة الجماعة واحترام الواجبات الاجتماعية[٢٢].

كما تعرفها جمعية الاداريين الأمريكيين بأنها استجابة الشركات الي التغير في توقعات المستهلكين والاهتمام العام بالمجتمع والاستمرار بإنجاز المساهمات الفريدة للأنشطة التجارية الهادفة لخلق ثروة.[٢٣] وعرف مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة المسؤولية الاجتماعية بأنها: "الالتزام المستمر من قبل مؤسسات الأعمال بالتصرف أخلاقياً والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم، إضافة إلى والمجتمع المحلي والمجتمع ككل".[٢٤]

هذا وتتبلور المسئولية الاجتماعية بداية في شعور الفرد بالمسؤولية في شتى صورها سواء كانت مسؤولية نحو الأسرة، أو نحو المؤسسة التي يعمل بها، أو نحو زملائه وأصدقائه، أو نحو المجتمع عامة أو نحو الإنسانية بأسرها. ولو شعر كل فرد في المجتمع بالمسؤولية نحو غيره من الناس الذين يتكلف برعايتهم والاعتناء بهم، ونحو العمل الذي يقوم به لتقدم المجتمع وأرتقى وعم الخير جميع أفراد المجتمع.

على العموم هناك اتفاق عام بكون المسؤولية الاجتماعية تمثل عملية مهمة ومفيدة للمؤسسات ومنظمات الأعمال في علاقتها مع مجتمعاتها لمواجهة الانتقادات والضغوط المفروضة عليها، ومن شأن الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية لتحقيق عدة مزايا بالنسبة للمجتمع والدولة والمؤسسة وأهمها ما يلي:

---

[٢٢]. ميسون مشرف، التفكير الأخلاقي وعلاقته بالمسئولية الاجتماعية وبعض المتغيرات لدى طلبة الجامعة الاسلامية بغزة، قسم علم النفس، كلية التربية, غزة، ٢٠٠٩م ص ٦.

[٢٣]. طاهر محسن منصور الغالبي، وصالح مهدي محسن العامري، المسئولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال "الأعمال والمجتمع" دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط٢، ٢٠٠٨م، ص ٦٩-٧١.

[٢٤].السحيباني صالح. المسؤولية الاجتماعية و دورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية: حالة تطبيقية على المملكة العربية السعودية. المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية: تقييم و استشراف، ٢٣-٢٥ مارس ٢٠٠٩، بيروت، متاح على http://www.Arab-api.org/conf_0309p28.pdf، (اطلع عليه بتاريخ ٣٠ نوفمبر ٢٠١١)، ص ٠٤.

	في مساكنهم – ممارسات صادمة تجاه الانسانية وتدير العمل وفق مصلحتها	الاقتصادية – تنظيم القيم الجماعية للمساهمين في العمل	– مساهمات المجتمع هي الاساس في نجاح العمل.
السياسة الحكومية	– من الافضل ان تتدخل الحكومة بالحد الادنى	– التعامل مع الحكومة امر لابد منه	– منظمة الاعمال والحكومة يعملان سويا لتجاوز مشكلات المجتمع
البيئة	– السيطرة على البيئة متروك للقضاء والقدر	– امكانية السيطرة والمعالجة للبيئة المحيطة	– يجب المحافظة عليها وانجاز الجزء الذي يخص الشركة

المسئولية الاجتماعية: التعريف، الأهمية والأهداف:

يعتبر مفهوم المسئولية الاجتماعية للمؤسسات أحد المفاهيم الحديثة التي لم يتم الاتفاق بعد على تعريفها الاجرائي بالرغم من وضوح جوهره النظري وهو انسجام المؤسسات في أعمالها وأنشطتها مع توقعات المجتمع واستجابتها لمتطلباته القانونية والأخلاقية والقيمية والبيئية.[١٨]

كما يعتبرها البعض أنها التزام على منشأة الأعمال تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، وذلك عن طريق المساهمة بمجموعة من الأنشطة الاجتماعية مثل محاربة الفقر وتحسين الخدمات الصحية ومكافحة التلوث وخلق فرص عمل وحل مشكلة الاسكان وغيرها.[١٩]

كما عرفت المسئولية الاجتماعية بأنها الشعور الواعي والمدرك لالتزامات الفرد تجاه جماعته ومجتمعه[٢٠]. وهناك من عرف المسئولية الاجتماعية بأنها مجموعة الالتزامات والتعهدات التي بذمة الفرد والتي تدفعه الى العمل من أجل الجماعة، هذا العمل الذي يتوخى تنمية المجتمع وتطويره أو ازالة المشكلات والتحديات والأخطار المحيطة به من كل جانب [٢١]. كما عرف المفهوم بأنه: يعبر عن محصلة استجابات الفرد نحو محاولة فهم ومناقشة المشكلات الاجتماعية العامة والتعاون مع

---

[١٨]. فواز الرطروط، مفهوم المسئولية الاجتماعية للمؤسسات وتطبيقاته العلمية من واقع وزارة التنمية المجتمعية بالأردن، ورقة عمل مقدمة الى مؤتمر المسئولية المجتمعية "ثقافة ونهج" عمان، الأردن.٢٨/٤/ ٢٠٠٩م.

[١٩]. المسئولية الاجتماعية للشركات، مجلة الوعي الاسلامي، وزارة الأوقاف والشئون الاسلامية، الكويت، العدد ٥٣٢ بتاريخ ٢٠١٠م.

[20] Caroll, A.B, Corporate Social responsibility: Evolution of definitional Construct, Business and Society vol38,no3 1999,Pp268-295.

[21] Jacoby, Barbara, Civic engagement in higher education: Concepts and practices, Jhonwily and Sons, New York, 2012, Pp300.

المفهوم البيئي: Environmental Concept[١٧]

يمثل هذا المفهوم والذي بدأت ملامحه تظهر في عام ١٩٦٠م بالتطور الذي حدث في فهم المديرين في كون مسؤولياتهم الاجتماعية لا تنحصر داخل المنظمة فحسب ولا ترتبط بالسوق حصراً، بل تمتد الى أطراف وفئات متعددة، تتمثل بعموم المجتمع، ولعل خير من أوضح هذه النظرة هما Ralph Ndeler & johk.Galbraith واللذان درسا تأثير الشركات الصناعية الكبرى وخصوصاً العاملة في مجال صناعة السيارات على المجتمع وقد خرجا باستنتاج رئيسي مفاده عندما تكون المصلحة الاجتماعية العامة هي القضية: معنى ذلك أنه يجب على الشركات الكبيرة منها على درجة الخصوص أن تضع المصلحة العامة للمجتمع فوق أي اعتبار ذاتي، وأنه لا يحق أن يتجاوزه أي هدف أو معيار آخر.

وبهذا الشكل نخلص الى أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية يتمثل بتحقيق التأثيرات الإيجابية نحو مصلحة المجتمع، وأن يتم تحقيق الأرباح على الأمد الطويل بنفس الوقت أو دون أن يكون هناك تعارض ما بين الهدفين أو تفضيل هدف الربح على انجاز الأنشطة التي تسأل عنها منظمة الأعمال.

ويمكن تلخيص مفهوم المسؤولية الاجتماعية وبشكل مقارن وفق المؤشرات القيمية الرئيسة وما بين المفاهيم الثلاثة وفق الجدول أدناه.

جدول رقم (١) يوضح استعراض ملخص للمفاهيم الفكرية الثلاثة للمسؤولية الاجتماعية

المؤشر	الكلاسيكي	الإداري	البيئي
الاقتصادية	– تحقيق المنفعة الذاتية – ما هو جيد لي جيد للمجتمع – تعظيم الربح – النقود والثروة هي اكثر اهمية – دع المشتري يأخذ الحذر بنفسه – العمل يباع ويشترى – الادارة مسؤولة تجاه المالكين	– المنفعة الذاتية ومنفعة المساهمين – ما هو جيد للشركة جيد للمجتمع – الربح المعقول – النقود مهمة ولكن الافراد أيضاً – لا يجوز خداع المستهلك – العمل يجب ان ينظم وبشكل صحيح مسؤولية تجاه اطراف متعددة	– منفعة المساهمين والمجتمع – ما هو جيد للمجتمع جيد للشركة – الربح ضروري ولكن المجتمع اكثر اهمية – دع البائع يأخذ الحذر – كرامة العاملين وتحقيق رضاهم – مسؤولية تجاه المالكين والمجتمع
التكنولوجية	– مهمة جدا – تطبيق المبدأ المادي	– مهمة ولكن الأفراد لهم اهمية – المادية والانسانية	– الافراد اكثر اهمية من المبدأ الانساني
الاجتماعية	– مشاكل العاملين يجب ان تترك	– العاملين بحاجة الى ما هو ابعد من حاجتهم	– الادارة توظف الربح بمجمله

[١٧]– عبد الرازق سالم الرحاملة، مرجع سبق ذكره، ص ٧٨–٧٩

وتتلاءم مع وجهة النظر الجديدة التي بدأت تتضح معالمها في هذه المرحلة التاريخية والمتمثلة في المفهوم الإداري للمسئولية الاجتماعية.

المفهوم الإداري: The Managerial Concept

أدرك الاقتصاديون والإداريون بأن هنالك فجوة كبيرة بين المفهوم الكلاسيكي فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية والطبيعة الجديدة لمنظمات الأعمال، وفي أول تحليل قام به كل من Berle & means فقد خرجا باستنتاج مفاده أنه إذا ما تغيرت الأعراف والقوانين السائدة فإن أهداف المشروع سوف تتغير، كما أن قوة صنع القرار المتعلقة بحدود المسؤولية الاجتماعية يجب أن ترتبط بالمديرين أكثر من ارتباطها وتركزها بيد المستثمرين، وبهذا الشكل فقد نما اتجاه فكري إداري آخر سواء كان ذلك داخل منظمات الأعمال أو خارجها، مغايراً لوجهة النظر التقليدية والتي كانت تنادي بأن المسؤولية الاجتماعية للإدارة تتمثل في تحقيق المزيد من الأموال للمستثمرين وخصوصاً في المنظمات الكبيرة، وبهذا الصدد يقول العالم الاقتصادي Paul Samuelson أن المشاريع الكبيرة في هذه الأيام لا تتعهد بتحقيق مسؤوليتها الاجتماعية فقط، بل أنها يجب أن تحاول وبشكل تام عمل ما هو أفضل.

وخلال الفترة ١٩٤٠- ١٩٥٠م وبعد سلسلة من المحاولات العلمية والإضافات الفكرية تم التوصل الى اعتماد المفهوم الإداري، لكونه يمثل أداة مركزية بيد المديرين المحترفين للعمل الاداري، وبالتالي فقد تم التحول من الهدف الأحادي للمنظمة والمتمثل بتعظيم الربح الى إضافة هدف آخر يتمثل بتعظيم الرضا للمديرين أنفسهم، وبحثهم عن القوة والأمان والموقع المتميز، وبهذا الشكل فإن أحد الافتراضات الأساسية لقيام هذا المفهوم يتمثل بكون منظمة الأعمال نظاماً ثنائي الاتجاه أن تستلم مدخلاتها من المجتمع وتقوم بكشف مخرجاتها الى عموم المجتمع بالاتجاه الآخر، معنى ذلك بأن منظمة الأعمال عليها أن تستمع للمسؤولين في المجتمع وأن تتحسس لما يجب أن تقوم به نحو تطوير وتحقيق رفاهية المجتمع وسعادته وذلك من خلال اعتمادها لنظام مفتوح للاتصالات بينها وبين المجتمع.

واصطلاح Social Response بمعنى الاستجابة الاجتماعية، وهو أكثر الاصطلاحات شيوعاً واستعمالاً في الدراسات النفسية الاجتماعية.[١٤]

بعض علماء الاقتصاد ولتحليل مفهوم المسئولية الاجتماعية بصورة أكثر وضوحاً وضعوا بعض التصنيفات للمفهوم تم حصرها في: المفهوم الكلاسيكي التقليدي- المفهوم الإداري- المفهوم البيئي. ولمزيد من التوضيح نقف عليها هنا لفائدة مفهوم المسؤولية الاجتماعية.

المفهوم الكلاسيكي التقليدي:

يعود المفهوم الى أفكار العالم الاقتصادي آدم سميث والتي تنصب في جانبها الأساسي على كون كافة منظمات الأعمال تسعى لتقديم أفضل الخدمات لعموم المجتمع، وتحقيق أعلى مستوى ممكن من الأرباح بما ينسجم مع الأحكام القانونية والقواعد الأخلاقية السائدة وبهذا الشكل فإن الربح أصبح هدفاً أحادياً تسعى إليه منظمة الأعمال. وأن اعتماد منهج تحليل "الكلفة/ العائد" هو المحك الدقيق لقياس مستوى نشاط المنظمة ومدى تحقيقها لمسئوليتها تجاه المجتمع. حيث يرى اسميث "أن احتياجات ورغبات المجتمع سوف تتحقق على أفضل وجه بفضل التعاون بين المنظمات والمؤسسات الاقتصادية والمجتمع. ووجهة النظر هذه ما زالت تشكل الأساس لاقتصاد السوق في وقتنا الحاضر"[١٥]. ويعتمد في ذلك على أن مساهمة منظمة الأعمال في تقديم السلع والخدمات هو منفعة مقدمة للجميع، وأن المنافسة ستؤدي الى تعظيم الفاعلية في الأداء، وبالتالي تخفيض التكاليف والتي ستنعكس على أسعار المنتجات والخدمات المطروحة في الأسواق وهذا بحد ذاته يعد مساهمة في تحقيق المسؤولية الاجتماعية حسب وجهة نظره.[١٦]

ولكن بالرغم من بقاء هذا المفهوم حتى الثلث الأول من هذا القرن إلا أن حدة المنافسة وظهور العديد من المنشآت في السوق الواحدة، أفرزت أهدافاً اخرى موافقة لهدف الربح، ولا تقل أهمية عنه، وتتركز حول هدف النمو للشركة في ذهنية المجتمع، وغيرها من الأهداف التي تنسجم

---

[١٤].المرجع السابق، ص ٨٥.

[١٥]. أحمد عبادة العربي مقال بعنوان المسؤولية الاجتماعية واحتياجات المجتمع، نقلاً عن سلسلة كبسولة معرفية- مصطلحات ومفاهيم بناء التنمية الفكرية، ص٢.

[١٦]. مصطفى يوسف كافي، بيئة وتكنولوجيا ادارة المشروعات الصغيرة المتوسطة، ط١ (عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٤م)، ص ٢٩-٣٠.

أما المرحلة الثالثة فقد كانت بدايتها في عام ١٩٦٠م وما أعقبها من أحداث انحصرت بشكل خاص في التجارب المختلفة التي عاشتها الشعوب باستخدام الأحداث في العمل، المتغيرات الكبيرة في استخدام التكنولوجيا، التلوث البيئي الناجم عن أسباب وأفعال مختلفة سواء كانت عرضية أو مقصودة. لكل ذلك أصبحت الضرورة لازمة في انتقال المسؤولية الاجتماعية الى مرحلة أكثر استيعاباً للبيئة ومتغيراتها الواسعة وأصبحت التسمية لهذه المرحلة تحت عنوان (نوعية الحياة للفرد Q.O.L (وتقديم المزيد من السلع والخدمات بما يتناسب مع الارتقاء النوعي الحاصل في مستوى الحياة التي يعيشها الأفراد، ولكن يجب ألا ينصرف التفكير هنا الى أن المشكلة في هذا التحول تكمن في تقديم السلع والخدمات فقط، بل هو جراء ما تحقق من نتائج مباشرة وغير مباشرة في نجاح النمو الاقتصادي وانعكاسه على جوانب متعددة في المجتمع[١٢].

١. مدخل مفاهيمي للمسؤولية الاجتماعية:

ظهر مفهوم المسؤولية الاجتماعية في الدراسات النفسية والاجتماعية في البيئة العربية عام ١٩٧١م حينما قدم سيد أحمد عثمان تصوره عنها، الذي أوضح فيه أن عناصرها هي: الاهتمام، الفهم والمشاركة، وفي عام ١٩٧٣م وسع نظرية للمسئولية الاجتماعية وعمق تصوره، فبحث عن عناصر المسؤولية في الإسلام وحدد لها ثلاثة أركان تقوم عليها وهي: مسئولية الرعاية، مسئولية الهداية، مسئولية الإتقان. وفي دراسة عام ١٩٧٩م لمفهوم المسؤولية الاجتماعية قدم دراسة بعنوان " المسؤولية الاجتماعية في الشخصية المسلمة" خلص الي ضرورة تنمية المسؤولية الاجتماعية في الجانب الاجتماعي في الشخصية المسلمة.[١٣]

يذكر دافليس Daflis ١٩٧٥م أن الاصطلاحات الكثيرة التي أطلقت على مفهوم المسؤولية الاجتماعية توضح مغزى هذه النظرة. فقد أطلق عليها اصطلاح تقليدي:Concern بمعنى الاهتمام الاجتماعي، واصطلاح Conscience Social بمعنى الضمير الاجتماعي،

[١٢]. عبد الرازق سالم الرحاملة، مرجع سبق ذكره، ص ٦٠.

[١٣]. سيد أحمد عثمان، المسئولية الاجتماعية والتنمية المسلمة، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٨٦م.ص ٧٩

الصدد يشير Henary L-Gantt في عام ١٩١٩م الى أن جمهور المواطنين يكونون على استعداد لخلق أجواء سلبية إذا أهملت منظمات الأعمال مسؤوليتها الاجتماعية تجاههم.[١١]

أما المرحلة الثانية فقد برزت خلال الفترة التي أعقبت عام ١٩٢٠م نتيجة للانتقادات الموجهة نحو الهدف الأحادي الذي اعتمدته منظمات الأعمال، والمتمثلة بتعظيمها للأرباح، فقد ظهرت تيارات أخرى تطالب بتأمين السلامة والأمان في العمل، تقليص ساعات العمل، حماية حقوق الأطراف المختلفة ذات الصلة بالمنظمة، وبالتالي أن تكون هنالك أهدافاً أخرى مضافة إلى هدف الربح الذي تسعى لتحقيقه منظمة الأعمال، وبهذا الصدد يشير Flecther Byrom رئيس مجلس إدارة شركة Koppers إلى أن منظمة الأعمال لا يمكنها أن تستمر من دون تحقيق الربح ولكن لا يجوز النظر الى الأرباح بأنها كل شيء وأنها نهاية أعمال المنظمة، فعليها أن تعمل في الوقت ذاته على تلبية حاجات المجتمع، وعند ذلك ستكون المنظمة بمثابة العنصر المساعد في إنجاز وإتمام ما هو مطلوب وبثقة وباستحقاق عاليين، وعليه فقد تعالت الأصوات المطالبة بأن تكون المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال أبعد من ارتباطها بمصلحة المالكين والمستثمرين وسعيها لتحقيق الأرباح فقط، بل يجب أن تمتد للمستهلكين، الزبائن، العاملين في المنظمة، الحكومة. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل ساهمت الجهات العلمية والأكاديمية في تعزيز هذا الاتجاه وتطويره فقد عقدت في عام ١٩٤٨م مؤتمراً علمياً تحت عنوان "مسؤولية الأعمال". كما قامت الجمعية الأمريكية للإدارة في عام ١٩٥٨م بمسح شمل (٧٠٠) شركة خلصت الى نتيجة رئيسة تمثلت بكون معظم الشركات المبحوثة عبرت عن إيمانها وامتلاكها لتصور كاف من مسؤوليتها تجاه المجتمع.

نخلص الى القول بأن هذه المرحلة تمثلت ببروز اتجاه يدعو إلى توسيع مفهوم ومعنى المسؤولية الاجتماعية يشمل أطرافاً أخرى، تتجاوز النظرة الضيقة والمحصورة بحدود منفعة المالكين والمستثمرين، وإن تلبية حاجات المجتمع هو معيار مهم في وجود المنظمة ونجاحها، وبالتالي فإن التغير في أهداف المجتمع يجب أن ينعكس على أنشطة وفعاليات المنظمة بنفس الوقت سواء كانت اقتصادية أو فنية.

---

[١١]– عبد الرازق سالم الرحاملة، المسؤولية الاجتماعية، ط١، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١١، ص٥٨–٥٩.

لأن كل شجرة تعرف من ثمارها[٩]. كذلك تقول الحكمة الصينية "اذا أردت أن يكون عملك نافعاً اجعله نافعاً للناس أولاً".[١٠]

من خلال العرض السابق يتضح أن المسؤولية في الأديان في كافة جوانبها ومستوياتها شاملة، متكاملة، متوازنة شاملة لأنها تتناول الفرد والجماعة حيث أن الفرد مسئول عن نفسه وعن عمله، مسئول عن ذاته في مسئوليته عن حواسه وعقله وقلبه، وجسمه حيث للبدن على صاحبه حق الرعاية والعناية وعدم الإسراف والاعتدال في كل الأمور وكذلك فالإنسان عن عمله أيضاً مسئول.

ب. البعد التاريخي لنشؤ المسئولية الاجتماعية:

نشوء فكرة المسؤولية الاجتماعية بمرحلتها الأولى قد ارتبطت مع قيام المشاريع الصناعية واعتقاد رجال الأعمال بأنهم يمتلكون هدفاً واحداً يسعون إلى تحقيقه، وهو تعظيم الأرباح، ولكن الشيء الوحيد الذي يكبح جماحهم لتحقيق هذا الهدف، هو التأثير القانوني الذي يحدد العمليات التي يقومون بها، وهنا يشير آدم سميث في كتابه (ثروة الأمم) إلى أن رجال الأعمال يسعون لتحقيق منفعتهم الذاتية وتعظيم الربح الذي يحصلون عليه، مفترضاً أن وجود السوق التنافسية هي حالة صحية من شأنها أن تقود إلى زيادة إجمالي الثروة القومية والتي تنعكس على تعظيم المنفعة للصالح العام، والتي تمثل في جوهرها تحقيقاً للمسؤولية الاجتماعية.

وقد ظلت هذه النظرة قائمة ليس على مستوى الفكر الاقتصادي فحسب، بل انسحبت إلى القيم والأهداف السائدة في المجتمع، ولكن هذه الأفكار لم تصمد كثيراً أمام الأزمات الاقتصادية التي شهدها العالم في بداية القرن الحالي، وبشكل خاص حال ندرة الموارد، انخفاض الأجر، أجواء العمل غير الملائمة، الفشل الحاصل في المنتجات، وقد انعكست بمجملها على أن يكون هنالك منظور آخر للمسؤولية الاجتماعية لا يرتبط بتعظيم الربح كأساس في العمل، وبهذا

---

[٩]. انجيل لوقا، ص ٩٣

[١٠]. هايل عبد المولى ابراهيم طشطوش، الدور الاجتماعي للمؤسسة من منظور الاقتصاد الاسلامي، المعهد الكندي لتنمية الموارد البشرية، الأردن، بدون تاريخ. ص٣.

تأكيد من الله تعالى أنه سوف يسأل عباده عن أعمالهم ويقرر القرآن ذلك أيضاً في قوله تعالى: **(فَلَنَسْئَلَنَّ الَذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ ولَنَسْئَلَنَّ المُرْسَلِينَ)**[٢] وقوله تعالى **(وكُلَّ إنسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ ونُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ القِيَامَةِ كِتَاباً يَلْقَاهُ مَنشُوراً* اقْرَأْ كِتَابَكَ كَفَى بِنَفْسِكَ اليَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيباً)**[٣]. وقوله تعالى **(إِنَّ السَّمْعَ والْبَصَرَ والْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً)**[٤]. وقوله تعالى **(ولْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الخَيْرِ ويَأْمُرُونَ بِالمَعْرُوفِ ويَنْهَوْنَ عَنِ المُنكَرِ وأُوْلَئِكَ هُمُ المُفْلِحُونَ)**[٥].

ثم نجد أن السنة النبوية الشريفة تدعو الأفراد إلى تحمل المسؤولية يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم (كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته الإمام راع ومسئول عن رعيته والمرأة راعية في بيت زوجها ومسئولة عن رعيتها والخادم راع في مال سيده ومسئول عن رعيته)[٦].

وقد ارتبطت المسؤولية في الإسلام ببعض المفاهيم مثل مفهوم الإلزام، فقيام الإنسان برعاية المسئوليات التي توكل إليه مبني على درجة الإلزام بها، ومدى ما في هذا الإلزام من قوة تدفع الإنسان إلى العمل والتطبيق[٧].

كذلك نجد أن الإنجيل يدعو إلى تحمل المسئوليات، وأن من يتحمل مسئولية المجتمع الذي يعيش فيه يعود عليه ذلك بالنفع، فنجد في إنجيل العهد الجديد (تنبهوا لما تسمعون فبأي كيل تكيلون يكال لكم)[٨]. (ما من شجرة جيدة تنتج ثمراً رديئاً وبل شجرة رديئة تنتج ثمراً جيداً

---

[٢]- سورة الاعراف، الآية (٦).

[٣]- سورة الاسراء، الآيتان (١٣-١٤)

[٤]- سورة الاسراء، الآية (٣٦)

[٥]- سورة الصافات، الآية (٢٤).

[٦]- رواه الشيخان

[٧]. هبة السيد خاطر، المسئولية الاجتماعية وعلاقتها بالفعالية الذاتية ووجهة الضبط، والمشاركة السياسية لدى المرأة العاملة، رسالة ماجستير منشورة، كلية الآدب، جامعة المنصورة، ٢٠٠٧م.

[٨].إنجيل مرقص ٤، ص ٥٦

٣. التعرف على الأبعاد الأخلاقية الدافعة لتبني الأطر النظرية للمسئولية الاجتماعية.

٣- أهمية البحث: تنقسم أهمية هذا البحث الي الأتي:

١. أهمية علمية: سيُفيد هذا البحث المكتبة العلمية بأدبيات جديدة في مجال المسئولية الاجتماعية، كما سيفتح الباب للتنظير العلمي حول مفهوم المسئولية الاجتماعية، كذلك سيستفيد منه طلاب الدراسات العليا والمراكز البحثية والمهتمين والمتخصصين في مجال الدراسات الاجتماعية.

٢. أهمية عملية: سيُفيد البحث متخذي القرار في الدولة ومؤسساتها في القطاع العام، فضلاً عن القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني لاتخاذ القرارات التي تتناسب مع النشاطات المختلفة للجهات التي تتبنى تطبيق برامج المسئولية الاجتماعية استناداً للتفسيرات النظرية لمفهوم المسئولية الاجتماعية.

ثانياً: الاطار المفاهيمي للمسؤولية الاجتماعية: الذي احتوى على نشأة وتطور المسئولية الاجتماعية أهميتها، أهدافها ومجلاتها، مفهوم المسئولية الاجتماعية وتعريفاتها، البعد التاريخي للمسؤولية الاجتماعية.

١- نشأة وتطور المسئولية الاجتماعية: ويحتوي على: المسئولية الاجتماعية في الديانات السماوية- البعد التاريخ لنشؤ المسئولية الاجتماعية.

أ. المسؤولية الاجتماعية في الأديان السماوية:

اهتمت الديانات السماوية بالمسؤولية الاجتماعية بصفة عامة حيث أنها ظاهرة عامة وشمولية تجاه جميع أفراد الجنس البشري، وضعف هذه المسؤولية لدى الأفراد قد يؤدي بالمجتمعات إلى عواقب وخيمة. وقد اهتم الدين الاسلامي بمفهوم المسئولية الاجتماعية ونظم طبيعة العلاقات بين أفراد المجتمع، وطالب كل فرد أن يقوم بواجباته تجاه الآخرين.[١] سواء الفردية منها، أو الجماعية أو المجتمعية، وقد وردت الكثير من الآيات والأحاديث النبوية التي تدعو إلى تحمل المسؤولية وذكرت كلمة سأل ومشتقاتها في القرآن الكريم (١٢٥) مرة. قال تعالى (**فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ**). فهذا

[١] وهيبة مقدم، المسئولية الاجتماعية للشركات من منظور الاقتصاد الاسلامي، بحث مقدم الى الملتقى الأول، الاقتصاد الاسلامي الواقع ورهانات المستقبل، المركز الجامعي، غرداية، الجزائر، ٢٠١١/٢/٢٣م، ص ٢٣- ٢٤.

أن الضبابية التي لازمت طرح مفهوم المسئولية الاجتماعية وسط الأكاديميين جعل من تفسيره وتأطيره في اطار علمي من الصعوبة بمكان، فالمفهوم دولياً غير متفق على تعريف واحد له، نظرياته ومناهجه تتداخل مع الكثير من العلوم الاجتماعية، فالاقتصاد السياسي يجتهد في جعله علم يخدم به قضاياه، وادارة الأعمال تعمل على توظيفه في اطار علومها الخاصة بالشركات وحوكمتها وإدارتها، أما علم الاجتماع فيحاول جاهداً توظيف المسئولية الاجتماعية ضمن مناهجه التي يضعها في اطار التنمية المستدامة والرعاية والرفاه الاجتماعي للمجتمع. وهكذا، نجد أن مفهوم المسئولية الاجتماعية تتجاذبه المناهج والأطر العلمية لتوظيفه وفق ما أتفق، وبدفاع من تلك العلوم بأن المسئولية الاجتماعية تعني: كيف يمكن توجيه هذا العلم لمصلحة الشركة أو المؤسسة أو منظمة الأعمال لتحقيق مزيد من الأرباح على حساب موارد المجتمعات. هناك جانب آخر لمفهوم المسئولية الاجتماعية غير واضح للذين يتبنون تطبيق مناهج المسئولية الاجتماعية، وهو الارتباط بين مفهوم المسئولية الاجتماعية والمبادئ الأخلاقية الحاكمة لتطبيق المداخل النظرية للمسئولية الاجتماعية. لذا تحاول الورقة أن تجيب على عدة تساؤلات فرعية تمثل جزء من المشكلة المتعلقة بمفهوم المسؤولية الاجتماعية:

١. ماهي أهم النظريات المفسرة لمفهوم المسئولية الاجتماعية.
٢. هل ما تم من تنظير لتفسير مفهوم المسئولية الاجتماعية كافٍ لدفع الجهات المهتمة لتبني تطبيق مداخل المسئولية الاجتماعية؟
٣. هل هناك أبعاد أخلاقية ذات صلة بمفهوم المسئولية الاجتماعية؟
٤. هل هناك اتفاق موحد دولياً على مفهوم المسئولية الاجتماعية.

٢- أهداف البحث: يستند هذا البحث على هدف رئيس تتفرع منه أهداف فرعية كما يلي:
الهدف الرئيسي: السعي لإيجاد اطار تأصيلي نظري يساعد على فهم أوسع للجوانب النظرية للمسئولية الاجتماعية.

الأهداف الفرعية:

١. القاء الضوء على أطروحة المسئولية الاجتماعية والعمل على تنميتها كقضية اجتماعية هامة.
٢. الوقوف على أهم النظريات المفسرة لمفهوم المسئولية الاجتماعية.

مقدمة

إن عصر العولمة الذي نعيشه الآن جعل العالم كله عالماً واحداً أحداثه واحدة تتداخل وتتبادل التأثير، وازداد الوعي الإنساني بقضايا المجتمع الداخلية والخارجية، بل وأصبح للإنسان رؤية لقضايا العالم الخارجي والمستجدات التي تحدث وتؤثر فيه بسبب ثورة المعلومات والفضائيات التي تنقل الأحداث في لحظة حدوثها، وتأثرت قضايا الانسان باختلاف مشاربها ليس بفعل الضغوط الداخلية فقط بل بفعل ضغوط قوى خارجية أيضاً، تراقب طريقة حياتنا وتضبط ايقاع علاقاتنا الانسانية وتقف على الناتج من ذلك الحراك.

من كل هذا تطور وعي الفرد بالمسؤولية الاجتماعية وأصبح يطرح على نفسه جملة أسئلة من بينها ماهي المسئولية وما علاقتها بحياتنا اليومية وما هي علاقة الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني بالمسئولية الاجتماعية، فقد أدرك الفرد أن أداء المسؤولية الاجتماعية على الصعيد القومي ما زال ناقصاً وغير متكمل، فالفرد يؤدي من وجهة نظره واجبات دون أن يحصل في المقابل على حقوقه التي تشبع احتياجاته، بالإضافة إلى ذلك فإن القطاع الخاص ما زال لم يعثر على وعيه بمسئوليته الاجتماعية نحو المجتمع، كما يعيش المجتمع المدني حالة من التواصل الرخو فيما يتعلق بإدراك مسئوليته الاجتماعية وحقوقه من الدولة والمؤسسات ومنظمات الأعمال، وهو الوعي الذي بدأ يدفع بالفرد باتجاه المطالبة بضرورة أن تفي كل الأطراف بمسئوليتها، وقد تبدأ المطالبة بصورة سلمية وتنتهي بسلوكيات غير مقبولة، حيث تنتشر مظاهر الاحتجاج والرفض على سطح المجتمع مما يدق نواقيس الخطر حتى يضطلع كل طرف بمسئوليته لكي لا يتآكل الاستقرار الاجتماعي.

أولاً: الاطار المنهجي: اتبعت الورقة الطريقة المنهجية في تناول مسألة التأصيل النظري لمفهوم المسئولية الاجتماعية، حيث احتوي هذا المحور على الاتي:

١- مشكلة البحث:

تنطلق مشكلة البحث من سؤال رئيس مفاده: المسئولية الاجتماعية مجال حديث نوعاً ما، هل تم التعمق في مفهومه بالصورة التي تسمح لنا بتفسير نظرياته وتبني أطره العلمية ومناهجه ؟. ومن ذلك تتبلور مشكلة هذا البحث في أن مفهوم المسئولية الاجتماعية لم يكن معروفاً بشكل واضح خلال النصف الأول من القرن الماضي ومازال، حيث أن الشركات كانت تعاظم من أرباحها بشكل كبير دون النظر الى ما يخلفه سعيها للتكسب من آثار سالبة على المجتمع، أضف الى ذلك

التأصيل النظري لمفهوم المسئولية الاجتماعية

إعداد

د. جبارة محمد جبارة

الأستاذ المساعد بقسم علم الاجتماع

جامعة النيلين

أ. مناهل خلف الله عبد العظيم

المحاضر بقسم الاجتماع

جامعة النيلين

المحتويات

الألعاب الإلكترونية وتأثيرها على الوظائف التنفيذية للدماغ "لدى الأطفال التوحديين"

د/ حسين أحمد عبد الفتاح ١

نظرات في الفكر السياسي والاجتماعي والتربوي عند أبى بكر محمد بن الحسن الحضرمى (المتوفى سنة ٤٨٩ هـ / ١٠٩٥م)

د/ عادل يحيى عبد المنعم..... ٣٧

أثر السياق في دراسة البنية الاجتماعية في قصص الأنبياء سورة مريم أنموذجًا "دراسة تداولية"

د/ حنان عبد الله سحيم الغامدي..... ٩٠

التأصيل النظري لمفهوم المسئولية الاجتماعية

د/ جبارة محمد جبارة

د/ مناهل خلف الله عبد العظيم ١١٣

الانسجام النصي في الشعر الأندلسي رثاء ذوي القربى أنموذجًا

د/ خالد بن عبد العزيز بن محمد..... ١٤٩

أخطار حركة السقوط الصخري وأثرها على الطريق الساحلي في منطقة عين السخنة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن البُعد

أ.د/ مني عبد الرحمن يس الكيالي

أ. م. د/ طارق كامل فرج خميس

أ / صبحي عبد الحميد عبد الجواد ٢٠٣

الأفعال الإنجازية في الأربعين النووية "دراسة تداولية"

د/ صباح صابر حسين شحاتة..... ٢٤٩

المعوقات الاجتماعية للتمكين القانوني للمرأة المصرية وسبل تجاوزها "دراسة ميدانية"

د/ مروة حمدي سعد رياض ٣٦٣

La ponctuation dans Ce que j'appelle oubli de Laurent Mauvignier: enjeux et paradoxe

Dr. Dalia Metawe 1

La ponctuation dans Ce que j'appelle oubli de Laurent Mauvignier: enjeux et paradoxe

Dr. Ekram Hassan Alanwar 43

Étude argumentative du discours daëchien

Dr. Hayame Hussien Ibrahim 81

وفي مجال الدراسات التاريخية يأتي بحث الدكتور/ عادل يحيى عبد المنعم وعنوانه: "الفكر السياسي والاجتماعي والتربوي عند أبي بكر محمد بن الحسن الحضرمي (المتوفى سنة ٤٨٩هـ/١٠٩٥م) وكتابة السياسة أو الإشارة في تدبير الإمارة ويحاول فيها الباحث التعريف بهذا المفكر العظيم عن طريق دراسة الظروف السياسية والفكرية التي عاش فيها.

وفي الجغرافيا نجد البحث المشترك بين لكل من الأستاذة الدكتورة/ منى عبد الرحمن يس الكيامي والدكتور/ طارق كامل فرج خميس والأستاذ/ صبحي عبد الحميد عبد الجواد وعنوانه: "أخطار حركة السقوط الصخري وأثرها على الطريق الساحلي في منطقة عين السخنة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن البعد" ويتناول لحركة السقوط الصخري ومسبباته وأنماط الحركة المحتمل حدوثها وأثرها على الطريق الساحلي في منطقة العين السخنة وتوظيف التقنيات المتاحة في الكشف عن طبيعة منحدرات المنطقة.

ويأتي بحث الدراسات النفسية تحت عنوان: "الألعاب الإلكترونية وتأثيرها على الوظائف التنفيذية للدماغ عند الأطفال التوحديين" للدكتور/ حسين أحمد عبد الفتاح والذي يدرس مدى تأثير الألعاب الإلكترونية على الوظائف التنفيذية للدماغ مثل الانتباه والإدراك والتذكر لدى الأطفال التوحديين واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي المقارن.

وبعد هذا العرض لمحتوى العدد، لا يسعنا سوى أن نتقدم بخالص الشكر والتقدير للسادة المحكمين وكذلك للباحثين من جمهورية مصر العربية ومن الأقطار العربية الشقيقة، متمنين للجميع التوفيق والسداد.

نائب رئيس مجلس الإدارة

أ.د/ هناء زكريا

وكيل الكلية للدراسات العليا والبحوث

افتتاحية العدد

يسعدنا أن نقدم للقارئ العزيز هذا العدد الجديد من مجلة كلية الآداب رقم ٨٤ شتاء ٢٠١٨، والذي يأتي متنوعاً وثرياً كعادة هذه المجلة ويعكس لجهود وفكر السادة الباحثين.

يحتوي هذا العدد على أحد عشر بحثاً، تستأثر اللغة العربية وحدها بثلاثة منها أولاها للدكتورة/ حنان عبد الله سحيم الغامدي تحت عنوان: "أثر السياق في دراسة البنية الاجتماعية في قصص الأنبياء: سورة مريم أنموذجاً، دراسة تداولية" وفيه تتناول الباحثة لمعطيات الدراسات التداولية والسياقية الاجتماعية والتاريخية للنص القرآني من خلال التطبيق على سورة مريم. أما البحث الثاني فهو للدكتورة/ صباح صابر حسين شحاته وعنوانه : "الأفعال الإنجازية في الأربعين النووية: دراسة تداولية" ويدرس للأفعال الإنجازية كنواة اللسانيات التداولية وتتبع أثرها التداولي في الخطاب النبوي. ويأتي البحث الثالث تحت عنوان: "الانسجام النصي في الشعر الأندلسي: رثاء ذوي القربى أنموذجاً" للدكتور/ خالد بن عبد العزيز بن محمد الخرعان ويتعرض فيه لمفهوم الانسجام وأدواته ووسائله وتطبيقها على رثاء الشعراء الأندلسيين الذي نظم في ذوي القربى.

وفي مجال اللغة الإنجليزية نجد بحث للأستاذة/ إكرام حسن الأنور حسين وعنوانه:- "The Application of Chiristiane Nord`s Translation- Oriented Text" Analysis to Adult Tawal- Yossef`s Translated Story "الناي الحزين The Magic flute"

وللغة الفرنسية نصيب ببحثين في مجال اللغويات، أولهما للدكتورة/ هيام حسين عامر، ويتناول لموضوع: "دراسة للأساليب الحجاجية في الخطاب الداعشي" وللطرق المختلفة. لنشر هذا الخطاب وكيفية استخدام المتطرفين لآيات القرآن الكريم والأحاديث لترجمة هذا الخطاب بأسلوب يخدم أهدافهم، أما البحث الثاني للدكتورة/ داليا مطاوع وعنوانه: "علامات الترقيم في: ما أسميه النسيان للوران موفينيه". ويتناول بالدراسة الهدف من استخدام الكاتب لهذه العلامات وللعلاقة التي تربط بين الشكل النصي المميز لهذه الرواية واستخدام علامة الترقيم لإبراز اسلوب كتابة هذه الرواية.

وفي الدراسات الاجتماعية، هناك بحثان الأول بعنوان: "المعوقات الاجتماعية للتمكين القانوني للمرأة وسبل نجاوزها، دراسة ميدانية" للدكتورة/ مروة حمدي والذي استعرضت فيه للمؤتمرات التي عقدت تحت اشراف الأمم المتحدة لإزالة أسباب التمييز ضد المرأة وتمكينها من مناهضة التعصب ضدها ومساواتها بالرجل، والبحث الثاني للدكتور/ جباره محمد حباره والأستاذ مناهل خلف الله عبد العظيم وعنوانه: "التأصيل النظري لمفهوم المسئولية الاجتماعية وعلاقتها بمؤسسات الدولة ومنظمات الأعمال التي تستغل موارد المجتمع لتحقيق الربح على حسابه.

أ.د/ نازك محمد عبد اللطيف
أ.د/ يسري أحمد عبد اللّه زيدان
أ.د/ البسيوني عبد اللّه جاد
أ.د/ محمد ياسر شبل الخواجة

أسماء السادة الأساتذة محكمي هذا العدد وفقا للترتيب الأبجدي

أ.د/ إبراهيم عودة

أ.د/ أحمد سالم صالح

أ.د/ سهير محمد الشامي

أ.د/ طارق زكريا

أ.د/ عبد الله محمد سليمان هنداوي

أ.د/ عواطف حسين

أ.د/ قباري محمد عبده شحاتة

أ.د/ محمد علي أبو زيد

أ.د/ محمد علي محمد سلامة

أ.د/ محمود إسماعيل عبد الرازق

أ.د/ مدحت الجيار

أ.د/ منى أحمد عبد العزيز

مجلة كلية

مجلة كلية الآداب – جامعة الزقازيق

صدر العدد الأول ٨٦ – ١٩٨٧م

هيئة التحرير

الأستاذ الدكتور

عماد مخيمر

عميد الكلية

رئيس مجلس الإدارة

الأستاذ الدكتور

هناء زكريا على

وكيل الكلية للدراسات العليا والبحوث

نائب رئيس مجلس الإدارة

الأستاذ الدكتور

فريدة محمد النجدى

رئيس التحرير

الأستاذ الدكتور

محمد عبد الفتاح عوض

سكرتير التحرير

مستشارو التحرير

أ.د . عثمان محمد عثمان

أ.د . فريدة محمد النجدي

أ.د . طارق زكريا علي

أ.د . حسن محمد حماد

أ.د. إبراهيم المسلمى

أ.د . أحمد صلاح الدين

أ.د . عبد الرحمن بشير

أ.د . إبراهيم عبد الرحمن

أ.د. عواطف صالح

١٢- يرفق ملخصان للبحث باللغتين العربية والإنجليزية على ألا يتجاوز حجم الملخص صفحة واحدة.

١٣- تنشر المجلة ملخصات الرسائل العلمية العربية والأجنبية.

١٤- تنشر المجلة بحوث معاوني هيئة التدريس كمتطلب للحصول على درجتي الماجستير والدكتوراه.

١٥- تنشر المجلة بحوث أعضاء هيئة التدريس بدرجة أستاذ وفق القيمة الفعلية للطباعة.

١٦- توجه جميع المكاتبات أو الاستفسارات الخاصة بالنشر إلى رئيس تحرير المجلة على العنوان التالي.

كلية الآداب – جامعة الزقازيق

تليفون : **٠٥٥/٢٣٤٣٨٢١**

http://www.Arts@ Zu.edu.eg

مجلة الكلية الآداب: فصلية– علمية– محكمة تعني بنشر الأبحاث العلمية في مجالات الدراسة الإنسانية اللغوية والأدبية والتاريخية والجغرافية والفلسفية والاجتماعية والنفسية والإعلامية وترحب المجلة بالإسهامات العلمية للسادة أعضاء هيئة التدريس والباحثين من العالمين العربي والإسلامي لإثراء المجلة.

قواعد النشر:-

١- تقبل المجلة البحوث باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية.
٢- يقر البحث كتابة أن بحثه لم يسبق نشره ولم يرسل لجهة أخري للنشر.
٣- يخطر الباحث بخطاب رسمي بقبول النشر في حالة إجازة البحث للنشر.
٤- تعد الخرائط والرسوم البيانية وغيرها من الإيضاحات من قبل الباحث بطريقة تجعلها قابلة للطبع.
٥- تعبر البحوث المنشورة عن رأي اصحابها فقط.
٦- أصول الأعمال المقدمة للمجلة لا ترد حتى في حالة عدم قبولها للنشر.
٧- يحصل الباحث على نسخة واحدة من عدد المجلة المنشور بها + C.D + عشر مستلات من البحث.
٨- الحجم الأمثل المقبول في حدود (٣٠ صفحة) يسدد الباحث المصري ٦٠٠ جنيها وخمسة عشر جنيهاً عن كل صفحة زائدة، ويسدد الباحث العربي والأجنبي ٣٠٠ دولار وثلاثة دولار عن كل صفحة زائدة.
٩- يسلم البحث مطبوعاً من أصل وصورتين + C.D على أن يكون مجموعاً ببنط ١٤، وأن يكون مقاس الصفحة 12x19سم.
١٠- يكتب عنوان البحث واسم الباحث ودرجته العلمية وجهة عمله في أول صفحة من البحث.
١١- تكتب المراجع والهوامش في نهاية البحث، مع الالتزام بالأسس العلمية للتوثيق.

مجلة
كلية الآداب

مجلة علمية محكمة فصلية

العدد (٨٤) **شتاء ٢٠١٧**